

Distr.: General
9 February 2017
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	 لحة عامة عن الإقليم
٥	 أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٧	 ثانياً - الميزانية
٨	 ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٨	 ألف - لحة عامة
٩	 باء - السياحة
١٠	 جيم - الصناعات التحويلية والتشييد

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: <http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml>.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160217 140217 17-01763 (A)



١١		دال - التجارة والنقل والمرافق العامة
١٢		هاء - الزراعة ومصائد الأسماك
١٢		رابعا - الظروف الاجتماعية
١٢		ألف - العمل
١٣		باء - التعليم
١٤		جيم - الصحة العامة
١٥		دال - الجريمة ومنع الجريمة
١٥		خامساً - حماية البيئة والتأهب للكوارث
١٦		سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٧		سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
١٧		ألف - موقف حكومة الإقليم
١٧		باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٨		ثامناً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

الجغرافيا: يقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد ١٠٧٥ ميلا جنوب شرقي الرأس البري للولايات المتحدة و ٦٠ ميلا شرق بورتوريكو. وهو مؤلف من أربع جزر رئيسية هي: سانت كروا وسانت جون وسانت توماس ووتر أيلند. وتقع العاصمة شارلوت أمالي في سانت توماس.

مساحة اليابسة: ٣٥٢ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٣ ٧٤٤ كيلومترا مربعا.

السكان: ١٠٣ ٧٠٠ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٥).

العمر المتوقع عند الميلاد: ٧٩,٨ سنة (النساء: ٨٣ سنة والرجال: ٧٦,٧ سنة؛ تقديرات عام ٢٠١٤).

اللغات: الإنكليزية أو لغة الكريول الإنكليزية (٧٤,٧٠ في المائة)؛ والإسبانية أو لغة الكريول الإسبانية (١٦,٧٨ في المائة)؛ والفرنسية أو لغة الكريول الفرنسية (٦,٥٧ في المائة)؛ ولغات أخرى (١,٩٥ في المائة).

العاصمة: شارلوت أمالي.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم كينيث إ. ماب.

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: ستاسي بلاسكيت، انتخبت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وأدت اليمين الدستوري لتولي منصبها في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ وحركة المواطنين المستقلين، والحزب الجمهوري.

الانتخابات: أجريت أحدث الانتخابات لمنصب حاكم الولاية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ وأجريت الانتخابات المتعلقة بالنواب والمندوبين لدى الكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

الهيئة التشريعية: مجلس وحيد (١٥ نائباً).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٨٣٦ ٢٩ دولاراً. (تقديرات عام ٢٠١٥ بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٩).

الاقتصاد: السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، وتساهم بنسبة ٨٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. ويتكون قطاع الصناعات التحويلية من تكرير النفط وتقطير الرم والمنسوجات والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية وتجميع الساعات.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

معدل البطالة: ١١,٥ في المائة (تقديرات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

نبذة تاريخية: كانت الجزر تابعة للدانمرك خلال الفترة من عام ١٧٥٤ إلى عام ١٩١٧ (جزر الإنديز الدانمركية الغربية). وفي ٣١ آذار/مارس ١٩١٧، نقلت الحكومة الدانمركية ملكيتها إلى الولايات المتحدة. وأصبحت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إقليمًا منظمًا غير مدمج تابعًا للولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب القانون التأسيسي لجزر فرجن (١٩٣٦)، وصيغته المنقحة في عام ١٩٥٤، والتعديلات اللاحقة للقانون التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤، أصبحت للإقليم هيئة تشريعية، تُعرف أيضا بمجلس الشيوخ، وهي هيئة أحادية المجلس، مكونة من ١٥ نائبا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية إلى حاكم درجت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه هو ونائبه بالاقتراع المباشر من مرشحين من نفس الانتماء الحزبي لولاية مدتها أربع سنوات. ويُنتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط. ويعيّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، ويملك سلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.

٢ - وفي الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لمنصب الحاكم، انتخب كينيث ماب، وهو مرشح مستقل، حاكما وأوسبرت بوتر نائبا له. وتنتهي مدة خدمة الحاكم ونائبه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وهو موعد إجراء الانتخابات المقبلة لمنصب الحاكم. وينتخب الإقليم أيضا مندوبا عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة، يحق له التصويت في اللجان. وفازت المرشحة عن الحزب الديمقراطي، ستاسي بلاسكيت، في الانتخابات التي أجريت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وانتخبت كمندوبة لفترة خدمة ثانية. وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ للإقليم أيضا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويمكن أن يؤدي النواب والمندوبون مهامهم لدى الكونغرس لمدة سنتين قابلة للتجديد على نحو غير محدود.

٣ - ويتكون النظام القضائي للإقليم من محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية ومحكمة عليا بدأت عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والمحكمة العليا هي محكمة الاستئناف التي تنظر في الطعون التي بتت فيها محكمة الدرجة الثانية. وقد ألغى إنشاء المحكمة العليا أي تدخل للقضاء الاتحادي في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصرف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقّع رئيس الولايات المتحدة على مشروع القانون رقم ٦١١٦ الذي أعده مجلس النواب والذي يأذن للمحكمة العليا للولايات المتحدة بأن تقوم بمراجعة مباشرة للقرارات التي اتخذتها المحكمة العليا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وكانت مندوبة الإقليم لدى الكونغرس قد قدمت مشروع القانون.

٤ - ومنذ أن نقحت حكومة الولايات المتحدة القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور محلي يقره شعب الإقليم، وينظم الأجهزة الداخلية للحكومة. وعلى الرغم من أن كونغرس الولايات المتحدة قد أذن في

عام ١٩٧٦ باعتماد دستور محلي بموجب القانون العام للولايات المتحدة ٩٤-٥٨٤، فإن أيًا من المحاولات الأربع لم يكتب لها النجاح.

٥ - وكما ذكر سابقاً، أقر المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ دستوراً مقترحاً لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقدم الدستور المقترح إلى الحاكم في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويتضمن نص الدستور المقترح، المكون من ٢٧ صفحة ويتألف من ديباجة و ١٩ مادة، أحكاماً عن شرعة الحقوق؛ والمبادئ، وفروع الحكومة وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان جزر فرجن؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب، والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة العامة، والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالمركز السياسي. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة.

٦ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيداً الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة العدل للولايات المتحدة بأن العديد من أجزاء النص المقترح ينبغي أن تخضع للتحليل وأن تُبدى تعليقات عليها، بما في ذلك: (أ) عدم وجود اعتراف صريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الاتحادي فيه؛ (ب) الأحكام التي تتعلق بإجراء انتخابات خاصة بشأن مركز إقليم جزر فرجن؛ (ج) الأحكام التي تحوّل مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعاً لمكان الولادة وزمانها، أو زمان الإقامة أو النسب؛ (د) شروط الإقامة لبعض المكاتب؛ (هـ) الأحكام التي تكفل التمثيل التشريعي لبعض المناطق الجغرافية؛ (و) الأحكام التي تتناول المياه الإقليمية والموارد البحرية؛ (ز) عدم توفر الدقة في لغة بعض أحكام شرعة الحقوق المقترحة المشمولة بالدستور؛ (ح) احتمال نشوء حاجة إلى إلغاء بعض القوانين الاتحادية إذا اعتمد الدستور المقترح؛ (ط) أثر اتخاذ الكونغرس أو عدم اتخاذه لإجراء بشأن الدستور المقترح.

٧ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقّع الحاكم على القانون رقم ٧٣٨٦ الذي يقضي بإنشاء هيئة تسمى مؤتمر التنقيح الخامس ويعقد اجتماعاتها، وهي هيئة مكونة من ٣٠ مندوباً منتخباً للمؤتمر الدستوري الخامس وخمسة محامين. وعقد مؤتمر التنقيح الخامس في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وكلف بالتصديق والموافقة، في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وبأغلبية ثلثي أصوات جميع المندوبين، على النص النهائي لمشروع الدستور المنقح. بما يتماشى مع تسع قضايا حددتها حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٦). وقد نص القانون على أنه إذا وافق مؤتمر التنقيح الخامس بحلول الموعد النهائي على مشروع اقتراح دستور منقح، تعين على رئيس تلك الهيئة أن يعرضه على الحاكم ورئيس الولايات المتحدة. وإذا لم يعتمد النص،

يُحل كل من المؤتمر الدستوري الخامس ومؤتمر التنقيح الخامس ويمنح المجلس التشريعي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة السلطة الكاملة لتناول مسألة دستور الإقليم. غير أنه، حسبما ذكر في ورقات العمل السابقة، كانت نتائج مؤتمر التنقيح الخامس موضع جدل وبقيت غير واضحة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعرب الحاكم في خطابه عن مركز الإقليم عن الأمل بأن يجد الإقليم "الوسائل والشجاعة التي تقودنا من القانون التأسيسي إلى دستور لجزر فرجن".

٨ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وفي آذار/مارس ٢٠١٦، منح مكتب الشؤون الجزرية التابع لوزارة الداخلية مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار لجامعة جزر فرجن لإنشاء مكتب تقرير المصير والتطوير الدستوري. ويعمل هذا المكتب مع لجنة إحياء الذكرى المئوية (المنشأة لغرض وضع خطط وإعداد ترتيبات لإحياء الذكرى المئوية لنقل جزر فرجن من سيادة الدانمارك إلى سيادة الولايات المتحدة والاحتفال بها في عام ٢٠١٧) وسائر أصحاب المصلحة في الإقليم لتناول مسألة تقرير المصير. وتشمل الواجبات والمسؤوليات الهامة الحالة السياسية والتثقيف في مجال الدستور، والبحوث والتنمية، والتعليم العام الشامل، والأنشطة التكميلية التي تقوم بها اللجنة.

ثانياً - الميزانية

٩ - حدد الحاكم، في خطابه عن مركز الإقليم في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ التحسينات الكبيرة التي ستنفذ في مجالات المالية والإدارة والهيكل الأساسية. وأشار، من جهة، إلى أن اقتصاد الإقليم أقوى من ذي قبل وأخذ في النمو، ولكنه، من جهة أخرى، أشار إلى ضرورة معالجة مسائل التدفقات النقدية في القطاع العام. وقدم الحاكم إلى المجلس التشريعي الثاني والثلاثين خطة خمسية للتخلص من العيوب الهيكلية بحلول عام ٢٠٢١، والتي قدمت أيضاً إلى المجلس التشريعي الحادي والثلاثين، وحث المجلس التشريعي على تقنين الإصلاحات المقترحة. وأشار الحاكم أيضاً إلى عمل لجنة الذكرى المئوية لنقل السيادة، بما في ذلك سلسلة المحاضرات، والاستعراضات، والاحتفالات في الشوارع، والحفلات الموسيقية، والأشغال الحرفية، والمناسبات الثقافية.

١٠ - وقدم حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة طلب الميزانية التنفيذية لعام ٢٠١٧ إلى المجلس التشريعي في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦. وبلغ المجموع العام لميزانية السنة المالية ٢٠١٧ لحكومة الجزر ١,٣٥ بليون دولار في شكل نفقات السنة الجارية وخدمة الديون. وهذا يمول من الصناديق المحلية بمبلغ ١,١٦ بليون دولار، وبمبلغ ١٩٣,٥ مليون دولار من أموال المنح الاتحادية. وتتألف حصة الصناديق المحلية من النفقات وخدمة الدين بمبلغ إجماليه ٨٤٤,٩

مليون دولار من الصندوق العام، ومبلغ ١١٢,٨ مليون دولار من الصناديق المحلية الأخرى، ومبلغ ٢٠٣,٤ ملايين دولار من الصناديق غير المخصصة للاعتمادات السنوية. أما مبلغ ٨٤٤,٩ مليون دولار وهو ميزانية نفقات الصندوق العام-الميزانية التشغيلية الرئيسية لحكومة جزر - فيشمل نفقات مقترحة بقيمة ٧١٥,٥ مليون دولار للإدارات والوكالات التنفيذية، ومبلغ ٦٠,٩ مليون دولار للمجلس التشريعي والجهاز القضائي معاً، ومبلغ ٦٨,٥ مليون دولار لخدمة الديون على الأمد الطويل (سندات إجمالي الضرائب المحصّلة).

١١ - ومنذ أن قُدمت الميزانية المقترحة للسنة المالية ٢٠١٧ تأثرت كثيراً بالقرارات التي اتخذتها المؤسسات البلدية الثلاث المعنية بتصنيف السندات - خدمات مودي للاستثمارات، وستاندارد أند بورز للتصنيفات العالمية، وتصنيفات فيتش - لتخفيض تصنيف العديد من السندات الحكومية لجزر فرجن إلى ما دون درجة الاستثمار. وعزت وكالات التصنيف التخفيض إلى تزايد المخاوف بشأن ضعف الأحوال الاقتصادية، والاتجاهات التنافسية للتغطية والإيرادات، والاعتماد المستمر على إصدار ديون طويلة الأمد لتمويل العجوزات التشغيلية، واستحقاقات المعاشات التقاعدية التي تعاني من نقص كبير في التمويل. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وضعت إدارة السيد ماب خطة خمسية لتخفيض الديون تتضمن مختلف المبادرات لإدارة الدخل وتدابير تقشفية. ومن المؤمل أن تعالج الخطة الثغرة المتوقعة في ميزانية السنة المالية لعام ٢٠١٨ وما بعده، واستحقاقات المعاشات التقاعدية التي تعاني من نقص كبير في التمويل.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٢ - وفقاً لمكتب البحوث الاقتصادية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، تُظهر مؤشرات الاقتصاد الكلي لعام ٢٠١٦ أن اقتصاد الإقليم في طور الخروج من انكماش شديد ناجم عن الركود، والذي فاقمه إغلاق مصفاة النفط، ولكن سرعة التقدم كانت بطيئة، أدنى من المستوى وبشكل غير خطي. وفي سوق العمل، بلغ متوسط عدد الوظائف بأجر أو بمرتب في القطاع غير الزراعي ٣٧ ٦١٣ وظيفة في النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٦، وهو أقل بقليل من ٣٧ ٨٩٤ وظيفة في الفترة نفسها من السنة المالية ٢٠١٥. وانخفض معدل البطالة في الإقليم بنسبة ١,٩ في المائة من أعلى مستوى سجله وهو ١٣,٤ في المائة في السنة المالية ٢٠١٢ إلى ١١,٥ في المائة كمعدل في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦، وهو أدنى مستوى له منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢. غير أن الدول القائمة بالإدارة تشير إلى أن

الانخفاض في معدل البطالة ربما لا يعزى فقط إلى عثور العمال على عمل، بل أيضا إلى العمال المحبطين الذي يتركون العمل.

١٣ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، سيواصل الاقتصاد مساره الحالي المتسم بتحسين طفيف، حيث تأتي معظم الإسهامات من قطاعات السياحة والصناعات التحويلية والتشييد. وإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة حاليا على العديد من المبادرات من قبيل تحسينات الهياكل الأساسية للطرق السريعة، وتحسينات الطاقة، وتحسينات معالجة المياه المستعملة، ما سوف يساعد في الانتعاش. غير أنه وفقا للدولة القائمة بالإدارة يقتضي الأمر انتعاشا قويا في طلب القطاع الخاص، بما في ذلك الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، بغية الدفع بالانتعاش والعودة بالنمو الاقتصادي إلى ما كان عليه قبل الركود.

١٤ - وكانت المؤشرات الاقتصادية العامة متفاوتة خلال الأشهر الستة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦ مقارنة بالفترة نفسها من السنة المالية ٢٠١٥. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٥، إضافة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع والتعويضات بحسب القطاع لعام ٢٠١٤. ووفقا لهذه التقديرات، وبعد تراجع الاقتصاد للسنة الرابعة على التوالي، عاد فشهد نموا في عام ٢٠١٥؛ فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٥ بعد أن شهد انخفاضا نسبته ١ في المائة في عام ٢٠١٤.

باء - السياحة

١٥ - شهدت مقاطعتا سانت توماس وسانت جون انخفاضا بأقل من ١ في المائة في عدد المسافرين الوافدين جوا خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٦ (٦٣٢ ٣٢٦ زائرا بالمقارنة مع ٦٣٦ ٣٢٧ زائرا مسجلا في السنة المالية ٢٠١٥). وشهدت مقاطعة سانت كروا ارتفاعا كبيرا بنسبة ٩,٢ في المائة في عدد المسافرين الوافدين جوا (ارتفع العدد إلى ٢٤٤ ٧٧ زائرا من ٧٣٧ ٧٠ زائرا مسجلا في السنة المالية ٢٠١٥). وفي المقابل انخفض عدد المسافرين الوافدين على متن السفن السياحية المتوجهين إلى مقاطعتي سانت توماس وسانت جون بنسبة ٢ في المائة، من ١٥٥ ٧٤١ زائرا إلى ١٣٢ ٣٦٨ زائرا. كما لم يتجه إلى شواطئ جزيرة سانت كروا سوى عدد ضئيل من السفن السياحية نقلت ٨٦٩ ١٠٩ مسافرا بالمقارنة مع ٣٤٤ ١٢١ مسافرا في السنة المالية ٢٠١٥.

جيم - الصناعات التحويلية والتشييد

١٦ - ووفقا لمكتب البحوث الاقتصادية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، كان هناك ما معدله ٦٠٧ وظيفة في قطاع الصناعات التحويلية في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦، بالمقارنة مع ٦١١ وظيفة أبلغ عنها في الفترة نفسها من السنة المالية ٢٠١٥، وهو ما يمثل خسارة طفيفة بأقل من ١ في المائة. وتشمل المؤسسات في هذا القطاع المصنعين وشركات إنتاج الخرسانات ومعامل التقطير والشركات الصغرى المنتجة للسلع. ولهذه المؤسسات قوة عاملة تبلغ في المتوسط ٢٠ عاملا.

١٧ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وقّع الحاكم، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على التصديق الحادي والثلاثين للمرسوم التشريعي المتعلق بالاتفاق التنفيذي بين حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وشركة لايمتري باي ترمينولز (Limetree Bay Terminals) التابعة للشركة الأم آرك لايت كابيتل بارتنر (ArcLight Capital Partners)، ليصبح قانونا، وذلك من أجل بيع مرافق هوفينسا السابقة في سانت كروا. واستضافت شركة لايمتري باي ترمينولز الافتتاح الكبير لمخطتها النهائية لتخزين النفط في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وتتوقع الشركة تشغيل محطة تخزين النفط بقدرتها الكاملة، ٣٢ مليون برميل، في المستقبل. وحاليا، لا تتجاوز الكمية المخزنة ١٣ مليون برميل، تشتري معظمها شركة سينوباك آند فريبوينت كوموديتيز (Sinopec and Freepoint Commodities)، وهي مؤسسة شريكة لآرك لايت. ومن المتوقع أن تعين شركة لايمتري ٨٠ موظفا في البداية، من بينهم نسبة ٨٠ في المائة من القوة العاملة من سكان سانت كروا. ووفقا لمكتب البحوث الاقتصادية، تنظر الشركة في إمكانية استئناف عمليات تصفية النفط، ولو على نطاق ضيق.

١٨ - ووفقا لمكتب البحوث الاقتصادية، منذ إغلاق المصفاة في عام ٢٠١٢، أصبح إنتاج الرم أقوى قطاع من قطاعات الصناعات التحويلية أداء في الإقليم. وتتألف صناعة الرم من شركتين. وتبلغ القدرة الإنتاجية لمعملي التقطير ٢٩ مليونا من غالونات الرم سنويا. ويُصدّر الرم الذي يتم إنتاجه في الإقليم إلى الولايات المتحدة في المقام الأول بالجملة ويُباع إلى المعبئين المحليين والإقليميين لتسويقه في قنينات تحمل علامات تجارية متنوعة. وبلغت الشحنات خلال الأشهر الستة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦ ما مجموعه ١٣٦,٦ ٨ غالونا، مقابل ٦٦٩,٨ ٩ غالونا خلال الفترة نفسها في عام ٢٠١٥.

دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

١٩ - يبلغ طول الطرق البرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حوالي ١ ٢٥٠ كيلومترا. وينعم الإقليم أيضاً بأحد أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا، وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. ولدى الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سانت كروا: وهي ساوث شور وغالوز باي وفريديريكستيد. ويوجد المرسيان الآخران في سان توماس: وهما المرفقان اللذان تشغلهما في كراون باي هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة "واست إندين" (West Indian) المملوكة للجزر.

٢٠ - وواصلت هيئة المياه والكهرباء بذل الجهود من أجل تنويع حافطة الطاقة لديها وتحديث الهياكل الأساسية للمحطات. وأدت الجهود المبذولة في مجال المرافق إلى انخفاض في تكاليف الطاقة لكل من دافعي الضرائب من التجار والسكان على السواء. وتتيح جزر فرجن القياس الصافي للموارد الصغيرة الموزعة، ويوفر الآن ١٥ ميغاواط من الطاقة الشمسية الموزعة ١٣ في المائة من الطلب على الطاقة في ساعات الذروة في منتصف النهار. ولدى الجزر أيضا مشروعات تجارية للطاقة الشمسية، يولد كل منهما ٤ ميغاواط، في إستيت أونو في سانت توماس، وفي إستيت سبانش تاون في سانت كروا. ويجري العمل حاليا على تشييد مشروعين بطاقة ٣ ميغاواط.

٢١ - وأطلقت الهيئة في عام ٢٠١٣ مشروعا بقيمة ١٥٠ مليون دولار لتحويل محطات توليد الطاقة الكهربائية إلى محطات تستخدم غاز البروبان عوضا عن وقود الديزل وفضالة النفط. وهي تهدف إلى خفض تكاليف الوقود التي تستوردها بنسبة ٣٠ في المائة. وفي السنوات الأخيرة، تسبب فرض رسوم إضافية على الوقود إلى ارتفاع في متوسط سعر الكهرباء الذي يدفعه المستهلكون إلى ٥٠ سنتا لكل كيلوواط في الساعة، أي خمسة أضعاف المتوسط في الولايات المتحدة.

٢٢ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، بدأت الهيئة في تسليم وقود البروبان لمرفق إستيت ريتشموند في سانت كروا. وبعد الانتهاء من التجارب وسائر الإجراءات، سوف تبدأ المحطة بضح الغاز النفطي المسيل في وحدات مجهزة لهذا الغرض. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بدأت عملية التسليم في محطة راندولف هارلي للطاقة في سانت توماس. وأتاحت الوحدات استخدام ثلاثة أنواع من الوقود: النفط، والبروبان، والغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء. ومن

المتوقع أن ينجم عن استخدام الغاز النفطي المسيل انخفاض بنسبة ٣٠ في المائة في تكاليف المرفق بالنسبة لدفعي الضرائب.

٢٣- وفيما يتعلق بالاتصالات، يوجد في الإقليم حوالي ٥٩ ٠٠٠ جهاز هاتف و ٨ ٧٠٠ مستعمل للإنترنت (أي حاسوب موصول مباشرة بالإنترنت) وعدد من محطات الإذاعة والبث التلفزيوني.

هاء - الزراعة ومصادر الأسماك

٢٤- ظل قصب السكر، والقطن بدرجة أقل، يشكلان على مر التاريخ المصدرين الرئيسيين لإيرادات اقتصاد الإقليم. والقطاع الزراعي حالياً هو قطاع صغير جدا ويشتمل بصفة رئيسية على زراعة الفواكه والخضار وتربية المواشي.

٢٥- ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، قدمت وزارة الزراعة في الإقليم طلبات للحصول على منح من أجل وضع برنامج "من المزرعة إلى المدرسة" ضمن الوزارة وإتاحة أسواق المزارعين للمستفيدين من برنامج المساعدة التغذوية التكميلية. وفي حالة نجاح هذا البرنامج، ستشرع الوزارة في بناء القدرات اللازمة لزيادة توافر المواد الغذائية المزروعة محلياً في برنامج الوجبة المدرسية. وستسعى أيضاً للدخول في شراكة مع دائرتي الأغذية والتغذية في وزارة الزراعة بالولايات المتحدة ووزارة الخدمات الإنسانية في جزر فرجن بغية إجراء برنامج تدريبي مع مجموعة صغيرة من المزارعين المؤهلين بشأن كيفية استخدام نظام بطاقات القراءة الإلكتروني لتحويل الاستحقاقات للهواتف الذكية وأجهزة قراءة البطاقات الثابتة. وإذا نجح هذا البرنامج سيتسنى للمزارعين والصيادين المحليين دخول سوق المستفيدين من برنامج المساعدة التغذوية التكميلية.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - العمل

٢٦- وفقاً لمكتب إحصاءات العمل في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، كان هناك ٤٢ ٧٥٢ شخصاً موظفاً في الأعمال المدنية خلال الأشهر الستة الأولى من السنة المالية ٢٠١٦ (١٩ ٣٧٨) في مقاطعة سانت كروا، و ٢٣ ٣٤٣ في مقاطعتي سانت توماس وسانت جون). وهذا ما يمثل زيادة بنسبة ٢,٣ في المائة بالمقارنة مع ٤١ ٨٠٢ شخصاً مستخدماً للفترة نفسها في السنة المالية ٢٠١٥. وبلغ معدل البطالة في الإقليم ١١,٥ في المائة؛ فقد بلغ معدل البطالة في سانت كروا ١١,٤ في المائة فيما بلغ هذا المعدل في سانت توماس

وسانت جون ١١,٥ في المائة. ويعكس معدل البطالة عدد الأشخاص الذين يبحثون على العمل بنشاط. وبلغ متوسط الأجور في الإقليم ٣٩ ٢٥٨ دولارا في عام ٢٠١٦. وبلغ الإجمالي السنوي للأجور في القطاع الخاص ٣٤ ٠٨٨ دولارا. فيما بلغ الإجمالي السنوي للأجور في القطاع العام ٥٢ ٥٧٢ دولارا. وتشتمل الأعمال في القطاع الخاص على ٢٩ في المائة من إجمالي الأعمال غير الزراعية.

٢٧- ووفقا لمعيار الاكتفاء الذاتي وأثر مقترح الأجور الدنيا لجزر فرجن، وهو مشروع إدارة مكتب البحوث الاقتصادية ونشره في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٦، وقّع الحاكم مشروع القانون رقم ٣١-٢٣٦. ليصبح قانونا في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦، زاد فيه الأجور الدنيا في الإقليم إلى ٨,٣٥ دولارات في الساعة، ويسري في غضون ٩٠ يوما، وإلى ٩,٢٥ دولارات في الساعة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وإلى ١٠,٥٠ دولارات في الساعة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأصبح الإقليم الآن في عداد ٢٩ ولاية إضافة إلى مقاطعة كولومبيا، حيث تتجاوز الأجور الدنيا الحد الأدنى الفيدرالي الحالي البالغ ٧,٢٥ دولارات في الساعة. ووفقا لأحد تقييمات الأثر التي أجراها مكتب البحوث الاقتصادية، سوف يتلقى ١٤ ٤١٦ عاملا على وجه التقدير، أو نحو ٣٧ في المائة من القوة العاملة في الإقليم، زيادة في الأجور بفضل التصديق على مشروع القانون.

باء - التعليم

٢٨- التعليم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٥ سنوات إلى ١٦ سنة. وتتألف وزارة التعليم في الإقليم من وكالة للتعليم على المستوى الحكومي ووكالتين أخريين محليتين للتعليم، واحدة تابعة لمقاطعة سانت توماس - سانت جون والأخرى لمقاطعة سانت كروا. ولدى كل مقاطعة مدرستان ثانويتان و ثلاث مدارس متوسطة، فيما لدى مقاطعة سانت توماس - سانت جون تسع مدارس ابتدائية، ومقاطعة سانت كروا ثماني مدارس ابتدائية. وفي السنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغ الإجمالي الرسمي للملتحقين بالمدارس ١٣ ٨٠٦ تلاميذ، منهم ٦ ٥٦١ تلميذا في مقاطعة سانت كروا و ٧ ٢٤٥ تلميذا في مقاطعة سانت توماس - سانت جون. ولدى جامعة جزر فرجن حرمان في سانت توماس وسانت كروا، ويبلغ مجموع طلاب الدوام الكامل والجزئي في الحرمين حوالي ٢ ٥٠٠ طالب.

٢٩- ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وخلال السنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦، واصلت وزارة التعليم تنفيذ المعايير الحكومية الرئيسية المشتركة، المشار إليه على وجه الدقة بوصفها

معايير الاستعداد لدخول الجامعة والحياة المهنية، ونظام فعالية الموظفين. ووُضعت المعايير لتعزيز الإنجازات الأكاديمية للطلاب، فيما يدعم نظام فعالية الموظفين إضفاء تحسينات على التعليم. والأولويات الثلاث للإقليم هي: إنجازات الطلاب، والثقافة التنظيمية والمناخ، وفعالية الموظفين. ويتمثل الهدف من معايير الاستعداد لدخول الجامعة والحياة المهنية في تهيئة الأرضية للطلاب لضمان مساواتهم مع الطلاب الآخرين على الصعيدين الوطني والدولي. وتحدد المعايير أهداف تعليمية معينة بشأن ما ينبغي للطلاب أن يتعلموه وما بإمكانهم أن يفعلوه بنهاية كل مرحلة دراسية.

جيم - الصحة العامة

٣٠ - تتولى وزارة الصحة في الإقليم إدارة مرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا. وتتولى أيضاً إدارة مرفق للرعاية الطويلة الأجل في جزيرة سانت توماس. وتشمل جهود التوعية خدمات التعليم والوقاية والعلاج عن طريق العيادات والشعب الفرعية لصحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيرس نقص المناعة البشرية، والسل، والصحة العقلية، وتعاطي المخدرات. وتتولى الوزارة إدارة ٣٣ مركزاً للنشاط و ١٦ برنامجاً اتحادياً تحت رعاية مكتب المفوض والشعب المعنية بالشؤون المالية وخدمات الدعم وخدمات الصحة العامة والإرشاد الصحي والإحصاءات.

٣١ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعلنت وزارة الصحة عن تأكيد وقوع ٨٠٧ حالات إصابة بفيروس زيكا في جزر فرجن. وأبلغت الوزارة أيضاً عن قيامها بتحضيرات لمعالجة حالات إضافية في الإقليم واتخاذ تدابير لتثقيف السكان فيما يتعلق بكيفية حماية أنفسهم من لسعات البعوض لمنع زيادة انتشار الفيروس. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، حظيت الوزارة بالثناء على تلك الجهود التي بذلتها في التوعية والتثقيف في الوقاية من فيروس زيكا. وأدت أنواع الأنشطة وغازاتها التعاونية التي استخدمتها الوزارة إلى قيام مراكز مكافحة الأوبئة والوقاية منها إلى إعداد كتيب توجيهي مخصص للولايات الواقعة في البر الرئيسي. وتصدر الإشارة أيضاً إلى أن فريق الوقاية من فيروس زيكا والتوعية والتثقيف به (يضم في عضويته أفراداً من جزر فرجن ومن مراكز مكافحة الأوبئة والوقاية منها) دعي لتمثيل الإقليم في الأنشطة التي ينفذها للوقاية من فيروس زيكا التي تقام في المحافل المعنية، ولكتابة مقالات لنشرها في هذا الصدد.

دال - الجريمة ومنع الجريمة

٣٢ - ذكر الحاكم، في خطابه عن مركز الإقليم لعام ٢٠١٦ أنه تم الاضطلاع بتقييم شامل لجميع عمليات إنفاذ القانون في الإقليم وبإنجاز التقييم النهائي لإدارة الشرطة وجميع وكالات إنفاذ القانون وإصداره. وهو يرى أن جرائم العنف ما زالت مرتفعة بشكل غير مقبول، ومن المطلوب وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الجريمة والحد منها. وتقوم الحكومة بتكثيف الجهود المبذولة للتجنيد وتوفير الموارد التقنية، واقتناء الأدوات التكنولوجية لمكافحة الجرائم. وأعلن أيضاً أن إدارة شرطة نيويورك قد وافقت على قبول ضباط شرطة من الإقليم وتدريبهم في أكاديمية شرطة نيويورك.

٣٣ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، سوف تعمل مديرية الشرطة في جزر فرجن على إنشاء شراكات مجتمعية (من قبيل فريق إدماج المواطنين ومبادرة مشروع بيس PEACE) للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧. وسوف تشارك في استراتيجية الشبكة الوطنية للمجتمعات المحلية الآمنة وتعمل على تنفيذها في الأجل القصير. وسوف تعمل المديرية أيضاً على تحديد الجناة والجماعات غير المنضبطة، ونشر استراتيجيات للتدخل تكون محددة ومركزة للتصدي لهؤلاء الجناة. كما ستعمل المديرية على دعم مبادرات إعادة التأهيل أملاً في ردع معاودي الإجرام وكوسيلة لتوفير بدائل للمتورطين حالياً في الأنشطة الإجرامية.

خامساً - حماية البيئة والتأهب للكوارث

٣٤ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أجرت وكالة إدارة الطوارئ في إقليم جزر فرجن أول تمرين لها كامل النطاق في مجال الاستجابة البحرية بهدف اختبار قدرات الاستجابة الأولى في إدارة الحوادث الكبرى التي تقع في البحر. وأجري التمرين في خليج بيلسيري، وهو مساحة مائية تقع بين سانت توماس وسانت جونز. واشتمل السيناريو على حدوث انفجار على ظهر معدية تحمل ٦٠ مسافراً في نزهة بحرية إلى سانت جون. وجرى تقييم أوائل المستجيبين ومديري حالات الطوارئ استناداً إلى إدارة الحادث في الموقع، وعمليات البحث والإنقاذ في البحر، والاتصالات، وإدارة مركز عمليات الطوارئ، والأمن والحماية في الموقع، وفرز الإصابات والعلاج قبل النقل إلى المستشفى، والقدرة الاحتياطية على سد الاحتياجات الطبية المفاجئة. وشارك في التمرين أكثر من ٢٠ وكالة محلية واتحادية.

٣٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أنجز أول فريق معني بالاستجابة في حالات الطوارئ مؤلف من اليافعين في المدارس الثانوية التدريب الذي نظّمته الوكالة في شراكة مع أكاديمية الإنقاذ في سانت كروا. وشارك ثلاثة وثلاثون تلميذاً من المدارس الثانوية في الجمع التعليمي لسانت

كروا كمتطوعين للانضمام إلى صفوف الفريق وهم الآن مدربون على المهارات الأساسية للاستجابة للحالات المتصلة بالكوارث، والأمان من الحرائق وإطفاء الحرائق، وعمليات البحث والإنقاذ البسيطة، والعمليات الطبية في حالات الكوارث وتنظيم الفريق. وأكمل التلاميذ دورة تدريبية على إنعاش القلب والرئتين في إطار البرنامج ومُنح شهادة في ذلك من الجمعية الأمريكية لأمراض القلب.

٣٦ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وقع الحاكم أمرا تنفيذيا بشأن استعدادات الإقليم لمجابهة آثار تغير المناخ. وينص هذا الأمر على إطلاق مبادرة إقليمية بشأن تغير المناخ ويسر التعاون الوثيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع بأسره.

٣٧ - وينص الأمر التنفيذي على إنشاء مجلس جزر فرجن المعني بتغير المناخ الذي سيعمل بوصفه آلية للتنسيق ويحظى بالتعاون الكامل من جميع هيئات القطاع العام والمؤسسات والأجهزة، ويعمل مع الوكالات المحلية والاتحادية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والقطاع الخاص والقطاع الذي لا يستهدف الربح. وسيعين أيضا مؤسسة عامة أو شبكة من المؤسسات، حسب الاقتضاء، لاستضافة وإدارة البيانات والأدوات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالإعلام والتكيف مع المناخ. وعلاوة على ذلك، نصّ الأمر التنفيذي على إنشاء بوابة على شبكة الإنترنت لدعم إدماج هذه البيانات.

٣٨ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وفي آذار/مارس ٢٠١٦، قدم مكتب الشؤون الجزرية التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة منحة إلى جزر فرجن بقيمة ٨٢٨ ٠٥٠ دولارا لدعم وتحفيز جهودها الرامية إلى وضع استراتيجية محكمة متعدد القطاعات في مجال التكيف وإطار منسق لتنفيذ أهدافها وغاياتها. وسوف تمول المنح خمسة وظائف للمشروع بدوام كامل لمدة سنتين وتغطي تكاليف التشغيل المباشرة لمدة سنة واحدة.

سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٩ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى كل من رابطة الدول الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يعمل كمنتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. وتفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة بأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حظيت بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية تتمتع بمركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٩.

٤٠ - وتحضر جزر فرجن التابعة لبريطانيا وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تقدما نحو تعزيز روابطها في المجالات ذات الاهتمام المشتركة، عقب الاجتماع السابع للمجلس المشترك لجزر فرجن، المعقود في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في سانت توماس. وترأس رئيس الوزراء ووزير المالية في جزر فرجن البريطانية، وحاكم جزر فرجن الأمريكية وفدي الإقليمين المؤلف من مسؤولين حكوميين لرفع تقارير إلى المجلس ومواصلة النقاش بشأن المجالات ذات الاهتمام المشتركة. وخلال الاجتماع، وردت تقارير من اللجان الدائمة المعنية بإنفاذ القانون، واستخدام قوارب التزهر، ورياضة صيد الأسماك، وحفظ الثقافة، والسياحة، والطاقة والمرافقات، والصحة، وتبادل التأهب والمساعدة في حالات الطوارئ، وكذلك التعليم. ونوقشت أيضا آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتعاون في موضوع رخص العمل لموسيقيي جزر فرجن البريطانية.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤١ - يبين الفرع الأول التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٢ - في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح فيها مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. وقدم مساعد وزير الخارجية تفاصيل بشأن موقف حكومة الولايات المتحدة. وذكر في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية تخص الولايات المتحدة، ولا تدخل في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. كما أشار إلى أنه ليس للجنة الخاصة أي سلطة لتغيير بأي شكل من الأشكال العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مركز هذه الأقاليم. وأشار كذلك إلى أنه في الوقت نفسه، ووفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية ومعلومات أخرى ذات طابع تقني تتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قدمت الحكومة الفيدرالية إلى

اللجنة الخاصة ببيانات مستكملة سنوية عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، كدليل على تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وبقصد تصويب أي أخطاء في المعلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

٤٣ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، استضاف الأمين العام المساعد للمناطق الجزرية التابعة لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة حلقة نقاش في واشنطن العاصمة بشأن تقرير مصير جزر فرجن وساموا وغوام التابعة للولايات المتحدة. وضمت الحلقة خبراء من الأقاليم ومسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة، الذين قدموا سياقاً مستكملاً لصناع السياسة الاتحاديين في إقليم كل منهم، وكذلك لفهم حقوق الأقاليم فيما يتعلق بتقرير المصير في إطار القانون الاتحادي والدولي. وأكد خبراء الحلقة مجدداً موقف الدولة القائمة بالإدارة والتي لا يتمتع فيها بالسلطة الكاملة للتصرف بالأقاليم ووضع قواعد وأنظمة ضرورية للأقاليم سوى كونغرس الولايات المتحدة، وذلك بموجب دستور الولايات المتحدة.

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٤٤ - في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرار [١١٨/٧١](#)، بناء على تقرير اللجنة الخاصة لعام ٢٠١٦ ([A/71/23](#))، والتوصيات اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك الجزء أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتهيب، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة أن تعدّ، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات

المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت باقتراح الإقليم في عام ٢٠٠٩ مشروع دستور نتيجة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، أحيل إلى الدولة القائمة بالإدارة لاستعراضه، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة نجاح المؤتمر الدستوري الداخلي في التوصل إلى نتيجة؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة تيسير عملية الموافقة على الدستور المقترح للإقليم في كونغرس الولايات المتحدة وتنفيذه ما أن يقره الإقليم؛

(و) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم عن طريق تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ز) أعربت عن قلقها إزاء استمرار الأثر السلبي الناجم عن إغلاق محطة هوفنسا؛

(ح) كررت تأكيد دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛

(ط) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ي) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على علم بآراء شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والدولة القائمة بالإدارة؛

(ك) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وتُشجّع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاء البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ل) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ الخطوات اللازمة للحصول على المساعدات بأنواعها الممكنة، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، والاستفادة من تلك المساعدات على الوجه الأكفأ في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(م) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من حالات عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية والاندماج الاجتماعيين العادليين، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتحديداتها واستصلاحها وجعلها قادرة على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وتحث بقوة الدولة القائمة بالإدارة على أن تمتنع عن مزاوله أية أنشطة غير مشروعة وضارة وعقيمة لا تخدم مصالح شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كواحد من الملاذات الضريبية؛

(ن) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وتطلب مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة له وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(س) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن هذا الموضوع وعن تنفيذ هذا القرار.